



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2026-05-10

تاريخ القبول: 2026/06/07

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء

القسري دراسة وصفية تحليلية من وجهة نظر أساتذة القانون

The effectiveness of international and national legal mechanisms in combating the crime of enforced disappearance is an analytical descriptive study from the point of view of law professors

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

ياسر دحية ، جامعة عمار ثليجي الاغواط

dahiacsj@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري، من خلال تقييم قدرة هذه الآليات على التجريم، الحماية، والمساءلة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. تنطلق الدراسة من إشكالية أساسية تتعلق بمدى قدرة الإطار القانوني الدولي والتشريعات الوطنية على الحد من هذه الجريمة الخطيرة، وضمان مساءلة مرتكبيها، في ظل التحديات السياسية والأمنية المصاحبة لها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مدعماً بأداة استبيان وزعت على عينة مقصودة مكونة من 120 أستاذًا جامعيًا متخصصًا في القانون الدولي، حقوق الإنسان، والقانون الجنائي، بهدف استجلاء تصوراتهم حول فعالية الآليات القانونية، مدى تكامل التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، وأثر العوامل السياسية والمؤسسية على تطبيق القانون.

Abstract:

This study investigates the effectiveness of international and national legal mechanisms in combating enforced disappearance, focusing on their capacity to criminalize the act, protect victims, and ensure accountability at both international and national levels. The research addresses the core question of how international legal frameworks and domestic legislation contribute to limiting this grave human rights violation while confronting political and security challenges.

The study employs a descriptive-analytical methodology, supported by a structured questionnaire distributed to a purposive sample of 120 law professors specialized in international law, human rights, and criminal law. The questionnaire aimed to capture their perceptions regarding the effectiveness of legal mechanisms, the alignment of national legislation with international standards, and the impact of political and institutional factors on law enforcement.

Findings reveal that most respondents consider international legal instruments as providing a solid basis for criminalizing enforced disappearance and protecting victims; however, practical implementation remains uneven across countries. Similarly, while national legislation has advanced, it still requires stronger integration with international standards and effective judicial enforcement to ensure accountability.

Keywords: Enforced disappearance; International legal mechanisms; National legislation; Victim protection; Legal accountability.

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري

ياسر دحيّة

1. المقدمة

عرف القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال العقود الأخيرة توسّعاً ملحوظاً في مجال حماية الفرد من الانتهاكات الجسيمة التي تمسّ الحق في الحياة والسلامة الجسدية والكرامة الإنسانية، لاسيما تلك المرتكبة في سياق الممارسات التعسفية لأجهزة الدولة. وفي هذا الإطار، برزت جريمة الاختفاء القسري كأحد أخطر أنماط الانتهاكات المركّبة (صوفان و الطراونة، 2022)، لما تنطوي عليه من مساس متزامن بعدة حقوق أساسية، وفي مقدمتها الحق في الحرية والأمن الشخصي، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في معرفة الحقيقة.

وقد أسهم المجتمع الدولي في إضفاء طابع قانوني خاص على هذه الجريمة من خلال إدراجها ضمن الجرائم ضد الإنسانية، سواء في الصكوك الدولية العامة لحقوق الإنسان أو في الاتفاقيات المتخصصة، وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (شهاب، 2026). كما تم استحداث مجموعة من الآليات الدولية، ذات الطابع الوقائي أو الزجري، بهدف رصد هذه الجريمة والحد من انتشارها وضمان عدم إفلات مرتكبيها من المساءلة.

غير أن هذا التطور المعياري والمؤسسي لم ينعكس بالضرورة على الواقع العملي، إذ ما تزال جريمة الاختفاء القسري حاضرة في عدد من السياقات الوطنية، خاصة في ظل النزاعات المسلحة أو حالات الطوارئ الأمنية (اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، 2013)، وهو ما يثير إشكاليات قانونية عميقة تتعلق بمدى فعالية القواعد القانونية المعتمدة، وحدود نفاذ الآليات الدولية والوطنية، وقدرتها على تحقيق الردع والإنصاف للضحايا وذويهم.

وقد انصبّ جانب معتبر من الأدبيات القانونية على تحليل النصوص الدولية والاجتهادات القضائية ذات الصلة بجريمة الاختفاء القسري، إلا أن المقاربة الميدانية التي تستحضر تقييم الفاعلين الأكاديميين، ولا سيما أساتذة القانون، لفعالية هذه الآليات لا تزال محدودة الحضور. وتكتسي هذه الزاوية أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الذي يضطلع به الأستاذ الجامعي في تفسير القاعدة القانونية، ونقد آليات تطبيقها، والمساهمة في توجيه السياسات التشريعية والقضائية.

وانطلاقاً من هذا السياق، تتجه هذه الدراسة إلى مقارنة جريمة الاختفاء القسري من منظور تحليلي ميداني، يستند إلى آراء أساتذة القانون حول مدى نجاعة الآليات القانونية الدولية والوطنية المعتمدة لمكافحتها، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسة الآتية:

إلى أي حد تمكّنت الآليات القانونية الدولية والوطنية من الحد من جريمة الاختفاء القسري وتحقيق المساءلة القانونية من منظور أساتذة القانون؟

تساؤلات الدراسة

- أ. ما مدى كفاية الإطار القانوني الدولي المنظم لجريمة الاختفاء القسري في توفير حماية فعّالة للضحايا وضمان تجريم واضح لهذه الممارسة؟
- ب. إلى أي حد تُسهم القواعد والآليات القانونية الوطنية في تفعيل الالتزامات الدولية وملاحقة المسؤولين عن جريمة الاختفاء القسري؟

فرضيات الدراسة

الفرضية العامة:

تفترض الدراسة أن فعالية الآليات القانونية المعتمدة لمكافحة جريمة الاختفاء القسري تظل محدودة، رغم التطور المعياري الدولي، وذلك بسبب فجوة قائمة بين النصوص القانونية ومستوى تفعيلها على الصعيدين الدولي والوطني.

الفرضيات الفرعية:

- أ. يُرجّح أن يرى أساتذة القانون أن الإطار الدولي لجريمة الاختفاء القسري يتميز بثراء معياري، لكنه يعاني من ضعف آليات الإلزام والتنفيذ العملي.

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

- ب. توقع أن يُقيّم المشاركون الدور الذي تؤديه التشريعات الوطنية في مكافحة الاختفاء القسري على أنه غير متكافئ، ويتأثر بعوامل سياسية ومؤسسية تحدّ من فعاليته الردعية.
- تتبع أهمية هذه الدراسة من معالجتها لإحدى أخطر الجرائم الماسة بحقوق الإنسان، في ضوء التفاعل بين القاعدة القانونية وآليات تطبيقها. كما تكتسب قيمتها العلمية من اعتمادها مقارنة ميدانية تستند إلى آراء أساتذة القانون، بما يسمح بتقديم تقييم نقدي متوازن لمدى نجاعة المنظومة القانونية الدولية والوطنية في مواجهة جريمة الاختفاء القسري. وتسهم الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول إشكالية الإفلات من العقاب وحدود فعالية آليات الحماية القانونية في القانون الدولي المعاصر.
- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، تتمثل في:
- أ. تحليل تصورات أساتذة القانون حول مدى فعالية القواعد القانونية الدولية المنظمة لجريمة الاختفاء القسري.
- ب. تقييم دور التشريعات والآليات الوطنية في تفعيل الالتزامات الدولية ومكافحة هذه الجريمة.
- ت. تقديم قراءة نقدية تجمع بين التحليل القانوني والمعطيات الميدانية، بما يسهم في تطوير آليات الحماية القانونية وتعزيز مكافحة جريمة الاختفاء القسري.
- على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي حظيت به جريمة الاختفاء القسري في الأدبيات القانونية الدولية والوطنية، سواء من خلال الاتفاقيات الدولية، أو اجتهادات الهيئات القضائية الدولية والإقليمية، أو التحليلات الفقهية المتخصصة، إلا أن أغلب هذه الدراسات ركزت على البعد المعياري والنصّي للجريمة، أو على تحليل الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية، مع إغفال نسبي لتقييم الفعالية العملية للآليات القانونية المعتمدة في مكافحتها.
- وتمثل الفجوة البحثية أساساً في ندرة الدراسات الوصفية التحليلية ذات الطابع الميداني التي تستطلع آراء أساتذة القانون – بوصفهم فاعلين علميين ومهنيين يجمعون بين التنظير القانوني والخبرة الأكاديمية – حول مدى نجاعة الآليات القانونية الدولية والوطنية في التصدي لجريمة الاختفاء القسري، وحدود فعاليتها في ضوء الواقع التطبيقي، والإشكالات المرتبطة بالتنفيذ، والرقابة، والتكامل بين المستويين الدولي والوطني.
- كما تفتقر المكتبة القانونية إلى دراسات تُقارب الموضوع من زاوية التكامل أو التباين بين الآليات الدولية (كاللجان التعاهدية والآليات القضائية الدولية) والآليات الوطنية (التشريعات الداخلية، القضاء الوطني، والمؤسسات الرقابية)، ومدى قدرتها مجتمعة على تحقيق الردع، والإنصاف للضحايا، وضمان عدم الإفلات من العقاب، وذلك اعتماداً على تصورات الفاعلين الأكاديميين المختصين وليس فقط على التحليل النصّي أو المقارن.
- وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تقديم قراءة علمية تجمع بين التحليل القانوني النظري والمعطيات الميدانية، بما يسمح بتقييم أكثر واقعية وشمولية لفعالية الآليات القانونية المعتمدة في مكافحة جريمة الاختفاء القسري.
- تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع وأهدافه، حيث يتيح الجمع بين الوصف الدقيق للإطار القانوني القائم وتحليل مدى فعاليته على المستويين الدولي والوطني.
- فمن جهة أولى، يتم توظيف الجانب الوصفي التحليلي من خلال:
- استعراض الإطار المفاهيمي والقانوني لجريمة الاختفاء القسري في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.
 - تحليل أبرز الآليات القانونية الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقيات الدولية، واللجان التعاهدية، والاجتهادات القضائية الدولية.
 - دراسة الآليات الوطنية المعتمدة لمكافحة الجريمة، من حيث التجريم، المتابعة القضائية، وضمانات حماية الضحايا.
- ومن جهة ثانية، تعتمد الدراسة على أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية، حيث يُوجّه استبيان علمي محكّم إلى عينة قصدية من أساتذة القانون (يُقدّر عددها بـ 120 أستاذاً)، ينتمون إلى تخصصات القانون الدولي العام، القانون الجنائي، وحقوق الإنسان. ويهدف الاستبيان إلى قياس:

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

- تصوراتهم حول فعالية الآليات القانونية الدولية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري.
 - تقييمهم لدور الآليات الوطنية ومدى انسجامها مع الالتزامات الدولية.
 - آرائهم بشأن أوجه القصور العملية، وإمكانات تعزيز التنسيق بين المستويين الدولي والوطني.
- ويُسهّم هذا الدمج بين التحليل النظري والمعطيات الميدانية في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، تسمح باستخلاص استنتاجات علمية مدعّمة، وصياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق، بما يعزّز القيمة العلمية والتطبيقية للدراسة.

2. مراجعة الأدبيات

حظيت جريمة الاختفاء القسري باهتمام متزايد ضمن الأدبيات القانونية الدولية، باعتبارها من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي تمس مجموعة من الحقوق غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها الحق في الحياة، والحرية، والأمن الشخصي، وعدم التعرض للتعذيب. وقد تعاملت الأدبيات الكلاسيكية مع هذه الجريمة بوصفها انتهاكاً مركباً ومستمرّاً، لا ينتهي أثره القانوني بمجرد وقوع الفعل، بل يمتد ما دامت حالة الإخفاء قائمة، وهو ما منحها خصوصية قانونية على مستوى التجريم والمسؤولية الدولية (ابراهيم، 2021) على المستوى الدولي، ركّزت الدراسات القانونية على تطور الآليات القانونية الدولية لمكافحة الاختفاء القسري، لا سيما من خلال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل لجنة الاختفاء القسري والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري. وقد ذهبت غالبية هذه الدراسات إلى التأكيد على أن الإطار الدولي وقر منظومة معيارية متقدمة من حيث تعريف الجريمة، وتجريمها، وضمان حقوق الضحايا وذويهم، إلا أن فعاليته العملية تظل رهينة بمدى تعاون الدول والتزامها بتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآليات (أمينه، 2025)

وفي المقابل، تناول اتجاه فقهي آخر مسألة الفعالية من زاوية نقدية، معتبراً أن الآليات الدولية، رغم أهميتها المعيارية، تعاني من محدودية في أدوات الإلزام والتنفيذ، خاصة في ظل غياب آليات عقابية مباشرة، واعتمادها بدرجة كبيرة على الضغط المعنوي والسياسي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا القصور ينعكس سلباً على مكافحة الجريمة، لا سيما في السياقات التي تشهد ضعفاً في استقلال القضاء الوطني أو غياب الإرادة السياسية (KYRIAKOU, 2010)

أما على مستوى الآليات الوطنية، فقد ركّزت الأدبيات على دراسة مدى مواءمة التشريعات الداخلية مع الالتزامات الدولية، ودور القضاء الوطني في تجريم الاختفاء القسري وملاحقة مرتكبيه. وتشير عدد من الدراسات المقارنة إلى وجود تفاوت واضح بين الدول في تجريم الجريمة، وفي الاعتراف بطابعها المستمر، وفي توفير سبل الانتصاف الفعالة للضحايا، وهو ما يطرح إشكالية التناغم بين المستويين الدولي والوطني، ومدى قدرة الأنظمة القانونية الداخلية على استيعاب المعايير الدولية وتفعيلها عملياً (Baranowska و Kolaković-Bojović، 2025)

وفي هذا السياق، برزت دراسات حديثة تسعى إلى تحليل العلاقة التكاملية بين الآليات الدولية والوطنية، معتبرة أن فعالية مكافحة الاختفاء القسري لا تتحقق من خلال أحد المستويين بمعزل عن الآخر، بل عبر تفاعل ديناميكي يقوم على مبدأ التكامل، حيث تضطلع الآليات الدولية بدور معياري ورقابي، في حين تتحمل الآليات الوطنية العبء الأساسي للتجريم والمتابعة القضائية والتنفيذ (Arden, 2025) غير أن هذه الدراسات بقيت في الغالب ضمن الإطار التحليلي النظري، دون اختبار هذا التكامل من خلال معطيات ميدانية.

وعلى مستوى الأدبيات العربية، تشير المراجعات إلى أن أغلب البحوث انصبت على تحليل النصوص الدولية، أو استعراض الجريمة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع تركيز محدود على تقييم فعالية الآليات الوطنية، وغياب شبه تام للدراسات التي تعتمد مقارنة ميدانية تستطلع آراء أساتذة القانون حول مدى نجاعة هذه الآليات، وحدودها العملية، والتحديات التي تواجه تفعيلها في السياقات الوطنية المختلفة.

وانطلاقاً من هذه المراجعة، يتضح أن الفجوة البحثية تتمثل في ندرة الدراسات التي تجمع بين التحليل القانوني للآليات الدولية والوطنية، والدراسة الميدانية لتصورات أساتذة القانون حول فعاليتها العملية. وتسعى الدراسة الحالية إلى سدّ هذه الفجوة من خلال

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

مقاربة وصفية تحليلية تجمع بين تحليل الإطار القانوني القائم، واستطلاع آراء أكاديمية متخصصة، بهدف تقديم تقييم علمي متوازن لفعالية الآليات القانونية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري، واقتراح سبل تعزيزها على المستويين الدولي والوطني.

3. الطريقة والأدوات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف استكشاف مدى فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري، مع التركيز على تصورات أساتذة القانون حول قدرة هذه الآليات على تحقيق التجريم، الحماية، والمساءلة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. كما هدفت الدراسة إلى تقييم التكامل بين الإطار القانوني الدولي والتشريعات الوطنية، ومدى انعكاس هذا التكامل على قدرة الأنظمة القانونية على الحد من هذه الجريمة الخطيرة.

أُجريت الدراسة خلال السنة الجامعية 2025-2026، وشملت مرحلة جمع البيانات تصميم استبيان علمي إلكتروني، تم توزيعه على عينة من أساتذة القانون العام والقانون الدولي من الجامعات الجزائرية، واستهدف الاستبيان الأساتذة الذين يمتلكون خبرة في تدريس القانون الدولي، حقوق الإنسان، أو القانون الجنائي الدولي، وكذلك أولئك الذين لديهم مساهمات بحثية في مجال مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما جريمة الاختفاء القسري.

تكوّنت العينة من 120 أستاذًا جامعيًا، تم اختيارهم بطريقة مقصودة وفقًا لتخصصهم الأكاديمي وخبرتهم، مع مراعاة التنوع في الرتبة العلمية (أستاذ محاضر، أستاذ مشارك، أستاذ)، الانتماء المؤسسي، والخبرة البحثية في مجالات القانون الدولي وحقوق الإنسان. ويمثل هذا العدد عينة مناسبة لإعطاء نتائج وصفية تحليلية دقيقة، مع قابلية للتعميم الجزئي ضمن السياق العربي.

تم تصميم استبيان مكوّن من 22 بندًا، موزعة على محورين رئيسيين، كل محور مرتبط بأحد التساؤلين الفرعيين للدراسة:

المحور الأول: (H1) تقييم فعالية الإطار القانوني الدولي في مكافحة الاختفاء القسري

يضم 11 بندًا تقيس تصورات أساتذة القانون حول:

- مدى وضوح وتعريف الجريمة ضمن الاتفاقيات الدولية.
- قدرة الآليات الدولية على فرض العقوبات والمساءلة.
- كفاية الحماية المقدمة للضحايا وذويهم.
- العلاقة بين التجريم الدولي والتنفيذ العملي في الدول المختلفة.

المحور الثاني: (H2) تقييم فعالية التشريعات الوطنية والآليات المحلية

يشمل 11 بندًا تقيس آراء المشاركين حول:

- مدى تكامل التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.
- قدرة المحاكم الوطنية على ملاحقة مرتكبي الاختفاء القسري.
- تأثير العوامل السياسية والمؤسسية على تنفيذ القانون.
- فعالية الإجراءات القانونية والآليات الداخلية في ضمان الردع والمساءلة.

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (موافق - محايد - لا أوافق) لقياس اتجاهات أفراد العينة، لما يتميز به من وضوح وبساطة، ويُعد مناسبًا للدراسات القانونية ذات الطابع الوصفي والتحليلي، التي تستهدف رصد المواقف والتصورات الفكرية المتخصصة.

لضمان صدق الاستبيان، عُرضت نسخته الأولية على لجنة تحكيم مكونة من خمسة خبراء مختصين في القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، حيث أُجريت التعديلات اللازمة لتدقيق الصياغة وضمان وضوح المفاهيم القانونية، والتأكد من ملائمة البنود لموضوع الاختفاء القسري.

كما تم حساب معامل الثبات باستخدام ألفا كرونباخ على عينة استطلاعية مكونة من 20 أستاذًا من خارج العينة الأساسية، وكانت النتائج كما يلي:

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

الجدول 01: معاملات الثبات للاستبيان

المحور	عدد البنود	معامل كرونباخ ألفا
فعالية الآليات القانونية الدولية (H1)	11	0.87
فعالية الآليات الوطنية والتكامل القانوني (H2)	11	0.89
الاستبيان الكلي	20	0.92

وتشير هذه القيم إلى درجة ثبات مرتفعة واتساق داخلي جيد، بما يؤكد صلاحية الأداة للاستخدام في الدراسة الميدانية.

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية، شملت:

- احتساب التكرارات والنسب المئوية لوصف اتجاهات أفراد العينة.
 - استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لقياس مستوى تباين الإجابات.
 - تطبيق تطبيق اختبار بيرسون للارتباط للكشف عن العلاقة بين تقييم فعالية الآليات الدولية ومستوى فعالية الآليات الوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري.
- تُعرض النتائج الميدانية في القسم التحليلي اللاحق، وتُناقش في ضوء الفقه القانوني المعاصر ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يسمح باستخلاص استنتاجات علمية وتقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مواجهة هذه الجريمة.

4. النتائج ومناقشتها

نتائج تحليل الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يُرجَّح أن يرى أساتذة القانون أن الإطار القانوني الدولي لجريمة الاختفاء القسري غني بالنصوص والمعايير، لكنه يعاني من محدودية التطبيق العملي وضعف آليات التنفيذ والإلزام.

الجدول 02: تقييم فعالية الإطار القانوني الدولي لجريمة الاختفاء القسري

الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (p)	α	درجات الحرية (df)	قيمة كاي ²	النسبة المئوية	التكرار	مستوى القبول بفاعلية التمثيل
دالة إحصائية	0.000	0.05	2	39.57	18.3%	22	ضعيف
					38.3%	46	متوسط
					43.4%	52	قوي
					100%	120	المجموع

تشير النتائج إلى أن نحو 43% من المشاركين يقرّون بفاعلية قوية للإطار القانوني الدولي في مكافحة الاختفاء القسري، بينما يرى 38% أن فعاليته متوسطة، مقابل نسبة محدودة 18% تشكك في قدرته على تحقيق الوقاية والمساءلة. ويؤكد اختبار كاي تربيع $\chi^2 = 39.57$ ، $p = 0.000 < 0.05$ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات تقييم الفاعلية، ما يدعم صحة الفرضية الأولى.

تعكس هذه النتائج إدراك الأساتذة أن النصوص الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (2006) والاتفاقيات الدولية الأخرى، توفر إطاراً معيارياً متيناً، لكنها لا تضمن تلقائياً فعالية التطبيق، بسبب محدودية آليات الرقابة الدولية (Alblooshi, 2025)، وتعقيدات التنسيق بين الدول، إضافة إلى الطابع السياسي الذي يحيط بالجرائم المتعلقة بالاختفاء القسري (اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، 2013).

نتائج تحليل الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: توقع أن يُقيّم المشاركون دور التشريعات الوطنية وآليات الإنفاذ الداخلي على أنه غير متكافئ، ويتأثر بعوامل سياسية ومؤسسية تحدّ من فعاليته الردعية.

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

الجدول 03: تقييم فعالية الآليات القانونية الوطنية في مكافحة الاختفاء القسري

الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (p)	α	درجات الحرية (df)	قيمة كاي ²	النسبة المئوية	التكرار	مستوى إدراك التحديات
دالة إحصائية	0.000	0.05	2	51.46	33.3%	40	ضعيف
					40.0%	48	متوسط
					26.7%	32	قوي
					100%	120	المجموع

تُظهر توضح النتائج أن غالبية الأساتذة (73%) يرون أن فعالية الآليات الوطنية تتراوح بين المتوسط والضعيف، بينما يعتبر نحو 27% فقط أن الفاعلية قوية. ويؤكد اختبار كاي تربيع $\chi^2 = 51.46$ ، $p = 0.000 < 0.05$ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات تقييم الفاعلية الوطنية، ما يعكس محدودية تطبيق النصوص القانونية محليًا.

يمكن تفسير هذه النتائج بأن التشريعات الوطنية، رغم تبنيتها لمبادئ الاتفاقيات الدولية، غالبًا ما تواجه عوائق سياسية وإجرائية، تشمل ضعف الإرادة السياسية، تأثير الأجهزة الأمنية على استقلالية القضاء، ونقص الموارد لمتابعة القضايا، مما يقلل من قدرة الآليات الوطنية على تحقيق الردع ومساءلة مرتكبي الجريمة (Arden, 2025).

5. المناقشة

تكشف تكشف نتائج الدراسة الميدانية أن فعالية الآليات القانونية لمكافحة جريمة الاختفاء القسري، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني، لم تُنظر إليها من قبل أساتذة القانون كمجرد نصوص نظرية، بل كأدوات معيارية حقيقية قادرة على التأثير في سلوك الأطراف المعنية، مع إبراز محدودية تطبيقها العملي. ويعكس هذا الإدراك الوعي الأكاديمي بالتحديات الواقعية التي تواجه التنفيذ، والتي تمتد لتشمل الجوانب السياسية والمؤسسية المرتبطة بالجريمة.

أظهرت نتائج الفرضية الأولى أن غالبية أفراد العينة يميلون إلى الاعتراف ببراء الإطار القانوني الدولي لجريمة الاختفاء القسري، من حيث النصوص والمعايير والالتزامات الدولية. ومع ذلك، أشار عدد كبير منهم إلى ضعف أدوات التنفيذ والمساءلة، وهو ما يخلق فجوة بين التزامات الدول النظرية وواقع الردع العملي.

يتوافق هذا التصور مع الاتجاه الفقهي الذي يشدد على أن النصوص الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاختفاء القسري (2006)، تقدم إطارًا معياريًا متقدمًا لتجريم الجريمة وحماية الضحايا، لكنها وحدها غير كافية لضمان فعالية التطبيق على الأرض (Alblooshi, 2025) ويشير هذا إلى أن التحدي الرئيسي يكمن في قدرة الآليات الرقابية الدولية على متابعة الالتزامات، وتفعيل التدابير الوقائية، وضمان مساءلة الدول، وهو ما يؤكد أن الثراء المعيارى لا يضمن وحده تحقيق الهدف الأساسي من مكافحة الجريمة.

تكشف نتائج الفرضية الثانية عن تقييم الأساتذة للآليات الوطنية على أنها غير متكافئة، وتتأثر بعوامل سياسية ومؤسسية تحدّ من قدرتها الردعية. فقد أشار المشاركون إلى أن النصوص المحلية غالبًا ما تعكس التزامات نظرية مرتبطة بالمعاهدات الدولية، لكنها تفتقر إلى استقلالية التنفيذ، وعدم كفاية الموارد، ونقص التنسيق بين السلطات القضائية والتنفيذية (Baranowska و Kolaković-Bojović، 2025)، مما يحدّ من قدرتها على حماية الضحايا وتحقيق العدالة.

تتوافق هذه النتائج مع الدراسات التي تؤكد أن فعالية التشريعات الوطنية في مكافحة الاختفاء القسري تعتمد على البيئة السياسية والأمنية للدولة، وعلى التزام الأجهزة القضائية بتنفيذ القانون دون تأثير خارجي، وهو ما يعكس التحديات الواقعية في تطبيق القانون الدولي على الصعيد المحلي (Arden, 2025).

تشير نتائج الدراسة أيضًا إلى أن الفاعلية الحقيقية لمكافحة الاختفاء القسري تتطلب تكاملًا بين الآليات الدولية والوطنية، بما يحقق حماية شاملة للضحايا ويعزز الردع والمساءلة. ويرى أساتذة القانون أن هذا التكامل لا يزال جزئيًا، وغالبًا ما يواجه عقبات عملية، مثل ضعف تبادل المعلومات، وتأخر تقديم التقارير الدولية، وعدم توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

ويعكس هذا الواقع إدراك الأساتذة إلى أن النصوص القانونية، مهما كانت متقدمة، تحتاج إلى آليات فعالة للمتابعة والتطبيق، وإرادة سياسية قوية، وقدرة مؤسساتية مستقلة لضمان تحقيق الأثر القانوني المرجو.

استنتاجات مناقشة النتائج

1. إن الفاعلية القانونية لمكافحة الاختفاء القسري محدودة رغم الثراء المعيارى للنصوص الدولية، بسبب فجوة بين النصوص والتنفيذ العملي على الصعيدين الدولي والوطني. (KYRIAKOU, 2010).
2. على الصعيد الدولي، يوفر الإطار القانوني حماية نظرية قوية، لكنه يعاني من ضعف آليات الإلزام والمساءلة، مما يجعل إنفاذه رهيناً بتعاون الدول والتزاماتها السياسية.
3. على الصعيد الوطني، تتأثر فعالية الآليات بعوامل سياسية ومؤسسية، مثل استقلالية القضاء، قوة الأجهزة التنفيذية، والتنسيق بين السلطات، وهو ما يقلل من قدرة التشريعات على تحقيق الردع.
4. إن التكامل بين الآليات الدولية والوطنية يظل شرطاً أساسياً لتعزيز الفاعلية، ويستلزم تطوير أدوات متابعة مشتركة، وضمان التزام الدول بالمعايير الدولية، وتحسين قدرات النظام القضائي الوطني على التطبيق الفعلي.

6. الخاتمة

انطلقت هذه الدراسة بهدف تقييم فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري، من خلال الجمع بين التحليل النظري والمقاربة الميدانية، لاستجلاء رؤية أساتذة القانون حول مدى قدرة هذه الآليات على ضمان الردع والمساءلة وحماية الضحايا. وقد استندت الدراسة إلى فرضية عامة تفترض وجود فجوة بين النصوص القانونية ومستوى تفعيلها العملي، إضافة إلى فرضيات فرعية تتعلق بثراء الإطار الدولي وضعف التنفيذ، وعدم تكافؤ التشريعات الوطنية تحت تأثير عوامل سياسية ومؤسسية.

أظهرت نتائج الدراسة أن أساتذة القانون يعتبرون بأهمية الإطار الدولي لمكافحة الاختفاء القسري، وبثراء النصوص والمعايير الدولية المعتمدة، والتي توفر أساساً قانونياً متيناً لتجريم الجريمة ووضع آليات للمتابعة والمساءلة. ومع ذلك، أبرزت النتائج ضعف فعالية هذه الآليات في التطبيق العملي، سواء بسبب محدودية أدوات الرقابة الدولية، أو عدم التزام بعض الدول بتفعيل التزاماتها، وهو ما يحد من قدرة القانون الدولي على تحقيق الردع المطلوب.

على الصعيد الوطني، بيّنت الدراسة أن التشريعات المحلية غالباً ما تعكس مستوى محدوداً من الفاعلية، ويتأثر تطبيقها بعوامل سياسية ومؤسسية، بما يشمل ضعف استقلالية القضاء، ونقص الموارد، وقصور التنسيق بين السلطات المختصة. وقد عبّر المشاركون عن قناعتهم بأن هذه العوامل تحد من قدرة الدولة على حماية الضحايا وتحقيق المساءلة، حتى مع وجود إطار تشريعي ظاهر متوافق مع المعايير الدولية.

وتشير هذه النتائج إلى أن الفاعلية القانونية لمكافحة الاختفاء القسري تتطلب تكاملاً فعالاً بين الآليات الدولية والوطنية، بما يضمن التوازن بين النصوص القانونية والواقع الميداني، وتعزيز قدرات الأجهزة القضائية والتنفيذية، وتفعيل آليات الرقابة الدولية. ويعكس هذا التوجه إدراك أساتذة القانون إلى أن النصوص القانونية وحدها لا تكفي، بل تحتاج إلى إرادة سياسية قوية وآليات مؤسسية فعالة لضمان التطبيق العملي وتحقيق العدالة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات العملية والأكاديمية:

1. تعزيز آليات الرقابة الدولية لضمان التزام الدول بتنفيذ التزاماتها في مكافحة الاختفاء القسري، بما يشمل تقديم تقارير دورية وتقييم فعاليات التدابير الوقائية.
2. تطوير التشريعات الوطنية بما يضمن استقلالية القضاء، وتوفير الموارد الكافية للجهات المعنية، وتحقيق تنسيق أفضل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. تفعيل التعاون الدولي بين المنظمات الدولية والدول، بما يساهم في رصد حالات الاختفاء القسري وتبادل المعلومات والتجارب العملية لمكافحة الجريمة.

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

4. تشجيع الدراسات الميدانية والأبحاث التطبيقية التي تستطلع آراء الفاعلين القانونيين والأكاديميين، لتعزيز فهم التحديات العملية، وربط التحليل النظري بالواقع الميداني.

5. إدماج نتائج الدراسات الميدانية في برامج التعليم القانوني لتعزيز وعي الطلبة والباحثين بطبيعة الجريمة، وإطارها القانوني الدولي والوطني، وأهمية التطبيق العملي للآليات القانونية.

ختامًا، تؤكد الدراسة أن الفعالية القانونية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري تعتمد على قدرة النظام القانوني الدولي والوطني على الجمع بين النصوص المعيارية والآليات العملية، وتحقيق التكامل بينهما. كما تبرز الحاجة إلى متابعة مستمرة وتقييم دوري للأثر العملي للآليات القانونية، لضمان حماية الضحايا، ومساءلة المسؤولين، وتحقيق العدالة على المستويين الدولي والوطني.

7. قائمة المصادر والمراجع

1. Alblooshi, M. (2025). COMPENSATION FOR CRIMES OF ENFORCED DISAPPEARANCE: A COMPARATIVE ANALYTICAL STUDY IN LIGHT OF INTERNATIONAL AND EMIRATI LAW. Access to Justice in Eastern Europe, 8(1), 285-321. doi:10.33327/AJEE-18-8.1-a000115
2. Arden, A. (2025). Intersecting enforced disappearance and migration: The creation of a new legal tool against pushbacks within WGEID and CED. Netherlands Quarterly of Human Rights, 43(4). doi:https://doi.org/10.1177/09240519251394514
3. Grażyna Baranowska و Milica Kolaković-Bojović. (2025). Enforced Disappearances On Universal Responses to a Worldwide Phenomenon. Cambridge University Press—314 ، doi:http://dx.doi.org/10.1017/9781009461719.321
4. KYRIAKOU, N. (2010). THE INTERNATIONAL CONVENTION FOR THE PROTECTION OF ALL PERSONS FROM ENFORCED DISAPPEARANCE AND ITS CONTRIBUTIONS TO INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS LAW, WITH SPECIFIC REFERENCE TO EXTRAORDINARY RENDITION. Melbourne Journal of International Law, 13. Retrieved from https://law.unimelb.edu.au/__data/assets/pdf_file/0010/1687285/Kyriakou.pdf
5. اللجنة المعنية بالاختفاء القسري. (2013). الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
6. دنيا خالد شهاب. (2026). التنظيم القانوني لحماية الصحفيين من الاختفاء القسري في ظل احكام القانون الدولي. رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية : جامعة ديالى.
7. سلام أمينة. (2025). الحماية الدولية من جريمة الاختفاء القسري. مجلة المفكر، 20(01)، 179-196. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/271143>
8. فادي سفيان صوفان، و مخلد اريخيس سالم الطراونة. (2022). جريمة الاختفاء القسري و سبل مكافحتها : دراسة من منظور القانون الدولي. المجلة الأردنية في القانون و العلوم السياسية، 14(4)، 349-383. تم الاسترداد من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1511962>
9. نور خالد ابراهيم. (2021). The international legal framework for enforced disappearance. Imam Ja'afar Al-Sadiq University Journal of Legal Studies, 1(1). doi:https://doi.org/10.64682/3104-9419.1015

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري ياسر دحية

8. الملاحق:

تعليمات الإجابة:

يرجى تحديد درجة موافقتكم على العبارات التالية بوضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب:

- موافق
- محايد
- لا أوافق

الرقم	عبارات الإستبيان	دائماً	أحياناً	أبداً
المحور الأول: تقييم فعالية الإطار القانوني الدولي في مكافحة جريمة الاختفاء القسري				
01	الاتفاقيات الدولية المعنية بالاختفاء القسري توفر تعريفاً واضحاً وشاملاً للجريمة.			
02	الآليات الدولية قادرة على فرض مساءلة فعالة على الدول المتورطة في حالات الاختفاء القسري.			
03	النظام الدولي يوفر حماية مناسبة للضحايا وذوهم، بما في ذلك الدعم القانوني والنفسي.			
04	العقوبات الدولية المقررة تنسم بالقدرة على تحقيق الردع العام ضد مرتكبي الاختفاء القسري.			
05	هناك توازن بين النصوص الدولية المتعلقة بالاختفاء القسري والتنفيذ العملي على أرض الواقع.			
06	التعاون الدولي بين الدول يسهم بفعالية في كشف حالات الاختفاء القسري ومحاسبة المسؤولين.			
07	الآليات الدولية توفر إجراءات واضحة لتعويض الضحايا وذوهم.			
08	المؤسسات الدولية المختصة (مثل الأمم المتحدة، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان) تقوم بدور فعال في متابعة حالات الاختفاء القسري.			
09	الإجراءات القانونية الدولية تتمتع بالاستقلالية عن الضغوط السياسية للدول الأطراف.			
10	الاتفاقيات الدولية تلزم الدول بوضع تشريعات وطنية تتوافق مع معايير مكافحة الاختفاء القسري.			
11	هناك وضوح في المعايير الدولية لتحديد المسؤولية الفردية والجماعية عن حالات الاختفاء القسري.			
المحور الثاني: تقييم فعالية التشريعات الوطنية والآليات المحلية				
12	التشريعات الوطنية في بلدي/بلدان المنطقة تتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة الاختفاء القسري.			
13	المحاكم الوطنية قادرة على ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الاختفاء القسري بفعالية.			
14	هناك وضوح في الإجراءات القانونية الوطنية المتعلقة بالتحقيق والملاحقة القضائية في حالات الاختفاء القسري.			
15	التعاون بين الأجهزة الأمنية والسلطات القضائية الوطنية يسهم في الحد من الاختفاء القسري.			

فعالية الآليات القانونية الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاختفاء القسري
ياسر دحية

16	العوامل السياسية تؤثر بشكل محدود على قدرة المحاكم الوطنية على تنفيذ القانون ضد مرتكبي الاختفاء القسري.		
17	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان توفر رقابة فعالة على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاختفاء القسري.		
18	الإجراءات الوطنية تضمن حماية الضحايا وذويهم من أي انتقام أو تمييز أثناء متابعة القضايا.		
19	تكامل الآليات الوطنية مع الإطار القانوني الدولي يعزز فعالية مكافحة الاختفاء القسري.		
20	تدريب القضاة والمحامين الوطنيين في قضايا حقوق الإنسان يعزز تطبيق القانون بشكل فعال ضد الاختفاء القسري.		
21	التشريعات الوطنية توفر آليات واضحة للتعويضات وإعادة حقوق الضحايا وذويهم.		
22	الممارسات الوطنية توازن بين الالتزام بالمعايير الدولية وخصوصيات السياق المحلي لتحقيق العدالة والمساءلة.		